(دور شهادات الايداع الاسلامية في تحقيق النمو الاقتصادي تجارب بلدان مع اشارة الى العراق للعام 2018)

أ.م.د. مصطفى كامل رشيد
أستاذ النظرية الاقتصادية الكلية
الجامعة المستنصرية

الباحث/ نجلة شمعون شيلمون
مساعد رئيس ابحاث
البنك المركزي العراقي

P:ISSN 1813 - 6729
E:ISSN 2707 - 1359
http://doi.org/10.31272/JAE.43.2020.123.7

تاريخ استلام البحث 2019/10/27 مقبول للنشر بتاريخ 2020/2/5

الملخص

تتميز المصارف الاسلامية بانها مصارف متعددة الوظائف فهي تؤدي دور المصارف التجارية والمتخصصة ولكنها لا تتعامل في الائتمان او الفائدة، انما تقدم التمويل وفقا لصيغ مشروعة كالمضاربة والمشاركة والمرابحة وغيرها من وسائل الاستثمار الاخرى. وتعتبر شهادات الإيداع من المنتجات التي تحفز العملاء على الادخار لفترات طويلة مع حصولهم على نسبة ربح سنوية مجزية. ان هذا النوع من المنتجات الاسلامية يعد من الادوات الحديثة والمهمة في ميدان التعاملات المالية ولم تكن موجودة في العراق سابقاً، وهذا النوع من الصكوك الاسلامية يحقق جدوى اقتصادية كبيرة اذ يسهم بتحريك عملية النمو والتنمية لأنها تصدر عن نشاط حقيقي وينصب على أصل (معمل، مزرعة، عقار، تجارة ...الخ). وعليه فلابد من محاولة جادة لتقييم الدور التنموي للاستثمار في شهادات الايداع الاسلامية (نموذج المرابحة) التي اصدرها البنك المركزي العراقي لعام 2018 في ضوء دوره التنموي، وبعد أن يطرح البحث مفهوم وانواع شهادات الايداع الاسلامية ودورها التنموي بصورة عامة، يتم توضيح الدور التنموي والرؤيا المستقبلية لـ(شهادات الايداع الاسلامية) في العراق في الجانب التطبيقي لهذا البحث. فرضية البحث (أن الاستثمار في (شهادات الايداع الاسلامية) من قبل المصارف الإسلامية في العراق يؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي)، وتوصل البحث الى استنتاج مفاده أن زيادة اجل الاستثمار بشهادات الايداع الاسلامية والمبالغ المستثمرة فيها يؤدي الى زيادة الربح المتوقع للمصرف ، وبالتالي ارتفاع السيولة للمصرف وزيادة الادخار الذي ينتج عنه زيادة الاستثمار وتوجيهه الى القطاعات الإنتاجية، لذا يوصي الباحثين الى ضرورة اهتمام المصارف الاسلامية بالتخطيط ودعم دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع المتوقع تمويلها، من اجل دعم وتعزيز النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: شهادات الإيداع الإسلامية، المصارف الإسلامية، النمو الاقتصادي، البنك المركزي العراقي.

المقدمة

تعد المصارف عصب الاقتصاد ومحركه الرئيسي كونها تعمل على جمع الاموال المدخرة ومحاولة تنميتها وتسهل تداولها وتخطط لاستثمارها، ولا يمكن انكار الدور الايجابي الذي يؤديه النشاط المصرفي في الخدمات والتمويل والاستثمار وفي مختلف النشاطات المالية والاقتصادية والاجتماعية، فالمصارف اليوم تنظم الصفقات النقدية والمالية في المجتمع وتسهل عملية التعامل بين الأفراد والمجتمعات وتعمل وسيطاً مالياً ينظم الادوار الاقتصادية لأطراف النشاط الاقتصادي المختلفة. يعد القطاع المصرفي الاسلامي احد القطاعات الرائدة في الاقتصادات الحديثة ، وتمثل البنوك المركزية الركيزة الاساسية لهذا القطاع لما تقوم به من دور فاعل في ادارة السياسة النقدية والاشراف على النشاط المصرفي والحفاظ على الاستقرار المالي ، وبالتالي ارساء اسس نمو اقتصادي قابل للاستمرار فهي أساس النظام الاقتصادي الحديث والمعروف أن للمصارف الإسلامية دوراً في تمويل التنمية الاقتصادية من خلال دورها في الاستثمار المباشر الذي تقوم به . اذ إن وظيفة المصرف الإسلامي تتعدى كونها مصرفاً تجارياً يقوم بعملية الائتمان (الاستثمار) وتقديم الخدمات المصرفية إلى كونه مصرفاً تنموياً يشبه إلى حد كبير المصارف التنموية المتخصصة طالما يعمل على استثمار أمواله كافة في مشاريع استثمارية بطريقة مباشرة. وأكدت (لجنة الأساتذة الخبراء الاقتصاديين والشرعيين والمصرفيين عام 1996 الخاصة بتقويم الجوانب الادارية للمصارف الإسلامية) على دور المصارف الإسلامية في النمو الاقتصادي، وبينت الدور البارز الذي ادته هذه المصارف في تجميع المدخرات لتمويل التنمية.

تكمن مشكلة البحث بأن الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي و يعاني من ضعف في تمويل الاستثمار بشكل واضح، وقد أثر ضعف التمويل في أداء المشاريع في المجالات الاقتصادية المختلفة من حيث صغر حجم المشاريع لاسيما بعد ازمة هبوط اسعار النفط والتحديات التي يمر بها البلد، الامر الذي أدى الى الاضرار بالنمو الاقتصادي واستمرار حالة الخلل الهيكلي وضعف القطاعات الاقتصادية كافة، ومن ثم فهل ان استعمال شهادات الايداع الاسلامية بوصفها أداة تمويلية قادرة على حل مشكلة نقص التمويل الموجه الى انشاء وتطوير قطاع البنى التحتية عن طريق مساهمة المصارف الاسلامية في تجميع الاستثمارات الموجهة لهذا الغرض؟

يهدف البحث الى توضيح الدور التنموي للمصارف الإسلامية في العراق من خلال تداول (شهادات الايداع الاسلامية) نموذج المرابحة في ظل الواقع الاقتصادي الريعي والاختلالات الهيكلية في بنية الناتج المحلي الاجمالي، وفي ظل عدم الاستقرار السياسي.

ينطلق البحث من الفرضية الاتية: أن الاستثمار في بشهادات الايداع الاسلامية من قبل المصارف الإسلامية في العراق يؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي. وقد تم اعتماد المنهج الوصفي في تحليل البيانات بالاساليب العلمية، اذ تم اعتماد بيانات تعلقت بتوزيع اجمالي الاستثمارات في (شهادات الايداع الاسلامية) التي اصدرها البنك المركزي العراقي (نموذج المرابحة) لفصول عام 2018، وبيانات لتكملة عام 2018، كما تم استعمال بيانات الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة للفصلين الاول والثاني لعام 2018، ثم ربط جانب من التحليل بالنمو المستهدف لعام 2018 على وفق خطة التنمية الوطنية 2018-2022.

المبحث الاول/ الإطار المفاهيمي للدور التنموي للمصارف الاسلامية في الاقتصاد

اولاً: مفهوم ونشأة المصارف الاسلامية

تعرف المصارف الاسلامية بانها (المصارف التي تلتزم بتطبيق الشريعة الاسلامية في جميع المعاملات المصرفية والاستثمارية من خلال تطبيق مفهوم العقود في الوساطة المالية القائم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، بديلاً للفائدة التي تقوم عليها المصارف التقليدية)[1].

وقد كان لقرارات المجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي الأثر الكبير في إطلاق الضوء الأخضر عام 1965 لإنشاء أعمال مصرفية إسلامية ، هذه القرارات والتوصيات التي صدرت عن هذه الجهات أدت إلى تشجيع المستثمرين على القيام بخطوة إنشاء مصارف إسلامية في مختلف الدول العربية والإسلامية. وقد ركزت تلك القرارات والتوصيات على نواحي رئيسة هي[(2)]:

1-ضرورة إستعمال صيغ التمويل الإسلامية في المعاملات المصرفية، مثل المرابحة، المشاركة، المضاربة والاجارة وغيرها بدلاً من الصيغ التقليدية.

2-القيام بإنشاء وإدارة الصناديق الإستثمارية وطرح وحداتها عبر صكوك وسندات تتماشى والصيغ الإسلامية، على أن تدار جميع أنشطتها في كل مراحلها بما يتوافق مع الشريعة الاسلامية.

3-الشراكة والمساهمة مع الشركات المالية والتجارية الأخرى التي تعمل طبقاً للصيغ الإسلامية لخلق بيئة متكاملة من التعاملات المالية والتجارية الإسلامية.

4-تشجيع المصارف على تقديم خدمات عمليات البيع والشراء للأسهم والصكوك في السوق الثانوية، شرط أن يكون مصدر هذه الأسهم والصكوك ملتزماً في نشاطاته مع الشريعة الاسلامية.

5-تشجيع المصارف على تقديم خدمات الاكتتاب العام وزيادة رأس المال بضمان الإصدارات أو تغطية المتبقي من أسهم الاكتتاب للجهات التي تعمل وفقاً للشريعة الإسلامية، ويمكن أن يكون ذلك عبر الحصول على عمولة معلومة مقابل تكاليف تحصيل القيمة أو أية دراسات أو حملات تسويقية قد يجريها المصرف.

6-تسهيل عمليات قيام المصارف الإسلامية بإنشاء شركات تابعة لها لمساندتها في تنفيذ أعمالها مثل عمليات الوساطة في الأسواق المالية وأعمال التمويل والتأجير وإدارة الأصول.

ثانياً: الدور التنموي للمصارف الاسلامية

تقوم هذه المصارف بعمليات متنوعة تساعد على تدعيم تنمية المجتمع، ومن أبرز هذه العمليات استثمار الأموال المودعة لديها والاستثمار يعني (استعمال الأموال الفائضة بغرض الحصول على ربح عبر مدة من الزمن). إن الاستثمار بلا شك يكون مقيداً على أسس الاستثمار المشروعة. وقد سيطرت الأعمال المصرفية الإسلامية على نسبة كبيرة من التعاملات المالية في العديد من الدول الإسلامية، فعلى مستوى المنطقة العربية مثلاً نجد أن هناك العديد من المصارف التقليدية التي تحولت إلى الصيرفة الإسلامية في جميع تعاملاتها ، وكانت التجربة المميزة البنك الاهلي التجاري السعودي في تبنيه مدخل التحول التدريجي لتطوير وتنمية العمل المصرفي الاسلامي خير مثال على نجاح العمل المصرفي الاسلامي من خلال بنك تقليدي ، كما أن النسبة الكبرى من المصارف التي تم إنشاؤها في المنطقة العربية خلال العشرين سنة الماضية هي مصارف إسلامية. من جانب آخر تحقق المنتجات المصرفية أيضاً تقدماً ملحوظاً لدى المؤسسات المالية العربية التقليدية. أما على المستوى العالمي فنجد أن هناك العديد من المصارف في أوروبا تقوم بتقديم بعض المنتجات الإسلامية على الرغم من عدم إتباع مصارفها المركزية وأنظمتها المالية المحلية للأنظمة المالية الإسلامية ، ويرجع هذا النمو المتزايد لهذه الأعمال إلى طلب العملاء للتعامل بها وكذلك ارتفاع العائد منها وانخفاض مستوى المخاطرة فيها مقارنة

[1] عبد السميع عبد الفتاح المغربي، المسؤولية الاجتماعية للبنوك الاسلامية، دار الامل للطباعة والنشر، عمان، ط1 1996، ص26-27.
[(2)] محمد علي شلهوب، شؤون النقود وأعمال البنوك، شعاع للنشر والعلوم، حلب، 2007، ط1، ص405.

بالمنتجات المصرفية التقليدية مثال ذلك ،الحكومة البريطانية أدركت حجم الفرصة التي توفرها سوق التمويل الإسلامي الدولية، وكانت أول دولة خارج العالم الإسلامي تعرض صكوكا سيادية في حزيران/ يونيو 2014، بقيمة 200 مليون جنيه إسترليني، مشيرة إلى أن الطلب في 2014 كان كبيرا، اذ تحتل لندن المرتبة الثامنة عالميا في استقطاب الأموال والاستثمارات الإسلامية وحرص المستثمرون في المملكة المتحدة والشرق الأوسط وآسيا على أن يشتروا تلك السندات الإسلامية، وبعد ذلك قامت لوكسمبورغ بطرح صكوك إسلامية، فكانت الحكومة الأولى بتصنيف "أأأ" التي تصدر تلك السندات الإسلامية[3].

ويعد التمويل من أهم الوظائف الرئيسة لأي مشروع سواء كان صناعي أو زراعي أو تجاري أو خدمياً، فالتمويل هو الذي يساعد في إنشاء المشروعات وتوسيع القائم منها والقطاع المالي ممثلاً في (البنوك وشركات التأمين والمؤسسات المالية المختلفة والشركات الاستثمارية) وهو الذي يرفد المشروعات بما تحتاج إليه من أموال، وهو الذي يعمل على تجميع المدخرات المبعثرة ليقوم بضخها في بنية الاقتصاد القومي بقطاعاته المختلفة ليعمل على تقوية هذا الاقتصاد ونموه وتطوره وعلى هذا الأساس فإن نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة يعتمد بشكل كبير على مدى وجود قطاع مالي كفوء في البلد. ولما كانت المؤسسات المصرفية ضرورية لكل اقتصاد مهما كان شكله، فقد مارست دوراً في تجميع المدخرات واستثمارها في مجالات مختلفة يعود بالنفع الوفير على البلد في شكل زيادة الإنتاجية والتشغيل والتقليل من البطالة، ورفع مستوى البنية الاقتصادية في البلد. إن قيام المستثمرين بالعمل على الاستثمار في مصارف إسلامية وشركات استثمارية وتمويلية إسلامية، لا شك أنه يحقق لهم مزايا العائد المالي والربح الجيد والاستغلال الأمثل للموارد المالية، وسيعمل مثل هذا الاستثمار على تخفيض تكلفة الإنتاج بالنسبة لزبائن هذه المؤسسات، مما يؤدي الى تخفيض الأسعار وزيادة الاستثمار، وتخفيض البطالة، وبالتالي العمل على رفاهية المجتمع، لكن الاستثمار في هذه المشروعات يحتاج بلا شك إلى كفاءات إدارية عالية لتوجيه استثماراتها إلى مشروعات مجدية تحقق الربح لها، وللمشروعات التي تقوم بالاستعانة بها[4].

ثالثاً شهادات الايداع الاسلامية

إن المصارف الإسلامية تقوم بصياغة الكثير من الخدمات والتسهيلات، فهي تقوم بعمليات مختلفة تهدف جميعها إلى تدعيم التنمية في المجتمع ويأتي الاستثمار في مقدمة العمليات، وللاستثمار الإسلامي أساليب متميزة وعديدة تهدف كلها إلى تحقيق الربح الحلال، ومن بين أبرز طرائق الاستثمار الاسلامي (شهادات الايداع الاسلامية).

مفهوم ومميزات شهادات الايداع الاسلامية

أ-مفهوم شهادات الايداع الاسلامية

تعرف شهادات الايداع الاسلامية ، بأنها اداة تمويل واستثمار متوافقة مع احكام الشريعة الاسلامية ومبادئها العامة ، تصدر بناءً على عقد شرعي ، وتكون على شكل وحدات أو شهادات محددة القيمة وتختلف مددها حسب سياسات البنوك المركزية والحاجة المصرفية ، ويتم تحديد العائد عليها في نشرة الاصدار او المزاد الخاص بها ، ويمكن استردادها قبل استحقاقها وتسييلها لأنها قابلة للتداول في السوق الثانوية حسب نوع الشهادات ، ويكون الاصدار الاولي لشهادات الايداع الاسلامية لإدارة السيولة

[3] abubaker@osamalawfirm.com

[4] احمد محمد علي، دور البنوك الإسلامية في مجال التنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المملكة العربية السعودية، الطبعة الرابعة، 2007، ص24-26.

ثم الانتقال لاحقاً الى الاشكال الاستثمارية الأخرى[5]. كما ان شهادات الايداع الاسلامية، هي نوع من الصكوك الاسلامية قصيرة الامد، تجري عملية التصكيك والاصدار لصالح المصارف الاسلامية لإدارة السيولة[6].

ب-مميزات شهادات الايداع الإسلامية

من اهم مميزات شهادات الايداع[7]:

1-أنها توفر سيولة نقدية جيدة، كما أن لها قدرة كبيرة على تغطية أي نوع من العجز المالي.

2-أنها وسيلة آمنة لحفظ النقود، فلو شعر المستثمر بالخطر باعها مباشرة .

3-تحقق عوائد مقبولة طوال مدة شهادة الايداع.

4-إمكانية الحصول على تمويل بضمان قيمة شهادة الايداع.

5-انها تغطي نسبة كبيرة من المنهاج الاستثماري.

6-تساعد في سحب السيولة من خارج المصارف الى داخل الإطار المصرفي من حيث كونها تتسم بسهولة تسييلها.

ج-انواع شهادات الايداع

يعتمد اصدار شهادات الايداع على اساس صيغ التمويل الاسلامي للمصارف الاسلامية نذكر منها:

1- شهادات الايداع التي تعتمد صيغة المضاربة، والمضاربة من اهم صيغ استثمار الاموال، وهي عقد شراكة في الربح من جانب وعمل من جانب اخر، وفيها (الغنم والغرم) للطرفين معاً، فالمكسب أو الخسارة يقسم بينهما بنسب متفق عليها على أن يكون توزيع الأرباح حسب الاتفاق المبرم بينهما في عقد المضاربة، وتتحمل المؤسسة المصرفية الخسائر كافة التي قد تنتج عن نشاطاتها مالم يخالف المضارب نصوص عقد المضاربة[8]، ومن عيوب هذه الصيغة:

أ-ارتفاع المخاطر اذ يتم دفع كامل رأس المال من قبل المصرف ويقدم العميل الجهد فقط.

ب-المصرف يتحمل كافة الخسائر في حالة عدم تقصير العميل.

ج-صعوبة تطبيق صيغة المضاربة في الواقع العملي لعدم استيعابها من قبل العاملين والمتعاملين في المصارف الإسلامية[9].

2- شهادات الايداع التي تعتمد التمويل على أساس المشاركة في الربح والخسارة وتعتمد المصارف الإسلامية إلى تحديد حجم التمويل المستثمر في هذه الصيغة لتجنب المخاطرة بحيث لا يتجاوز نسبة محددة من مجموع مواردها، بل وحصرها البعض بنسبة محددة من حقوق المساهمين دون المودعين[10].

لذلك لا بد هنا من التأكيد على أمرين وهما:

أ-أن المصارف الإسلامية تقوم بدراسة وتقييم المخاطر التي تتضمنها المشروعات التي تطلب التمويل بنفس الأساليب التي تقوم بها المصارف التقليدية سواء فيما يخص مخاطر العميل أو الدولة (سياسياً واقتصادياً) أو العملة، بل وتقوم بهذا التقييم بدرجة أعلى مما تقوم به المصارف التقليدية لمواجهة المخاطر الإضافية التي تتعرض لها نتيجة المشاركة في نتائج المشروع الذي تموله

---

[5] البنك المركزي العراقي، دائرة العمليات المالية وادارة الدين، دليل عمل منتج شهادات الايداع الاسلامية (نموذج المرابحة)، بغداد، 2017، ص2.

[6] سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة، ط 1، مكتبة الريام، الجزائر، 2006، ص244.

[7]- د. محمود داغر، المصارف الاسلامية صاحبة مشروع ناجح في اطاري الصيرفة والاستثمار، مقالة منشورة في مجلة المصارف الاسلامية، مجلة شهرية تصدر عن مصرف الجنوب الاسلامي تعنى بشؤون الاقتصاد والمال، ع2، تموز 2017، ص22-23.

[4]- محمد علي شلهوب، شؤون النقود وأعمال البنوك، مصدر سبق ذكره، ص432.

[9] -المصدر نفسه، ص433،434.

[10] احمد سليمان خصاونة، المصارف الاسلامية، عالم الكتب الحديثة، ط1، 2007، ص81.

ب-أن المصارف الإسلامية بممارستها لهذا النوع من التمويل تقوم بالدور الذي تحجم المصارف التقليدية عن تقديم رأس المال المتضمن مخاطر معينة (risk capital).

3-شهادات الايداع التي تعتمد صيغة المرابحة، هذا النوع لا يثير صعوبة في نظر النظم المصرفية الاعتيادية فيما عدا مسألة جواز تملك البضاعة من حيث المبدأ، إذ إنه من الناحية العملية يتم نقل ملكية البضاعة فور تملك المصرف لها إلى المشتري، وتبقى مسألة تملك البضاعة أشبه بحق المصرف في حالة إصدار مستندات البضاعة لأمر المصرف في الاعتماد المستندي وإن كان الهدف منها إعطاء المصرف ضماناً على البضاعة، بينما الهدف في حالة المرابحة هو تأكيد دور المصرف كمشترٍ وبائع للبضاعة.

4-شهادات الايداع التي تعتمد التمويل بصيغة الإيجار بشرط التمليك للعقارات والمعدات والآلات ووسائل النقل مثل الطائرات والسفن. فقد أصبحت أحد الأنشطة المصرح للمصارف العادية القيام بها في معظم الدول، لذلك يمكن للمصارف الإسلامية القيام بها شأنها في ذلك شأن المصارف الأخرى[1].

رابعاً-تجارب حديثة لبعض المصارف الإسلامية في اصدار شهادات الايداع الاسلامية

بعد أن عرضنا أهم الخصائص المميزة لشهادات الايداع الاسلامية والعوامل المساعدة لتدعيم دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي يمكن عرض ثلاثة تجارب حديثة في هذا المجال على سبيل المثال لا على سبيل الحصر تخص الأولى البنك المركزي القطري والبنك المركزي المغربي، والثالثة البنك المركزي العراقي والذي سيتم التطرق اليه في المبحث الثاني من هذا البحث.

1-البنك المركزي القطري

اصدرت قطر شهادات الايداع الإصدار الاول والثاني وهي منتج استثماري يعتمد على المضاربة ليقدم فرصة استثنائية لتنمية اموال المصارف[2]. ومن مزايا شهادات الايداع القطرية: -

-عوائد مجزية طوال مدة شهادة الايداع.

توزيع للأرباح مع نهاية كل ربع سنويً.

-إمكانية الحصول على تمويل بضمان قيمة شهادة الايداع.

-شهادة الإيداع متاحة بالريال القطري أو الدولار الأمريكي.

-إمكانية اختيار مدة استحقاق الشهادة ابتداءً من سنتين أو ثلاث أو خمس سنوات.

ويتوقع بنك قطر أن تكون نسبة الربح السنوية (3.5 %) لمدة (5) سنوات، (3.25%) لمدة (3) سنوات و(2.75 %) لمدة سنتين. أما شهادات الإيداع بالدولار الأميركي، فنسبة الربح السنوية المتوقعة هي (2.75%) لمدة (5) سنوات، (2.25%) لمدة (3) سنوات و(1.75%) لمدة سنتين، تستثمر أموال الشهادات طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وتوزع أرباح شهادات إيداع المصرف على العملاء مع نهاية كل ربع سنة، ويستطيع حامل شهادة الإيداع الحصول على تمويل حتى (95%) من قيمة الشهادة وتكون مدة التمويل مساوية لمدة استحقاق الشهادة. أما الحد الأدنى للاستثمار في شهادات الإيداع هو (100) ألف ريال أو (25) ألف دولار أميركي وبدون حد أقصى. وشهادات الإيداع من المصرف تصرف فقط لحاملها وهي غير قابلة للتداول والتحويل إلى اسم شخص آخر، وتمكن هذه الفرصة الاستثنائية العملاء من تنمية أموالهم بشكل آمن مع إمكانية الوصول إلى مدخراتهم حينما يرغبون، علماً إن هذا الإصدار هو لمدة محدودة مع إمكانية حصول إصدارات أخرى في المستقبل وتعتمد نسبة الربح المتوقعة على مدة الشهادة والعملة المختارة[3]، كما هو موضح في جدول (1): -

[1] -المصدر نفسه، ص81.

[2] موقع البنك المركزي القطري .http://www.qcb.gov.qa

[3] -المصدر نفسه.

جدول (1) نسبة الربح المتوقعة لمدة سنتين، ثلاث سنوات وخمس سنوات بالريال القطري والدولار الامريكي

	نسبة الربح المتوقعة سنوياً		
العملة / مدة الشهادة	**سنتان**	**(3) سنوات**	**(5) سنوات**
ريال قطري	%2.75	%3.25	%3.5
دولار أمريكي	%1.75	%2.25	% 2.75

الجدول من اعداد الباحثين، بالاعتماد على بيانات موقع البنك المركزي القطري، سنوات متنوعة.

2-البنك المركزي المغربي

أصدرت المغرب شهادات ايداع اسلامية سيادية او (صكوك اسلامية سيادية) لأول مرة في تاريخها في عام 2018، بعد أكثر من سنة من بدء العمل بالتمويل المشترك، إن هذه الصكوك السيادية تعتمد نظام الإجارة بمبلغ (1) مليار درهم على مدى خمس سنوات. وتقدم هذه الشهادات عائداً سنوياً لمالكيها بنسبة (2.66%) .

وتم إصدار هذه الصكوك مدعومة بحق انتفاع مُؤسَس على أصول عقارية تابعة للدولة لمصلحة صندوق تم إنشاؤه لهذا الغرض. ويستأجر هذا الصندوق أصوله على مدى خمس سنوات، وسيتم توزيع الإجارات السنوية لمصلحة حاملي شهادات الصكوك، -**وتطلق الصكوك على أوراق مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية**، تعطي لحاملها ملكية حصة في مشروع منجز أو قيد الإنشاء والتطوير أو في استثمار معين، وتطرح هذه الصكوك للبيع في سوق المال لتحصيل مبلغ محدد.

وبلغت طلبات الاشتراك في هذه الصكوك الأولى ما يقرب (3.6) مليار درهم، وهو ما يمثل تجاوزاً للاكتتاب بـ (3.6) مرات. وتمت تلبية ما يصل إلى (28 %)، أما المصارف التشاركية فتمت تلبية طلباتها بنسبة (35%) **إن هذه الشهادات ذات** أهمية كبرى لتطوير التمويل المشترك في المغرب، ومن شأنها أن تسمح لمختلف الفاعلين فيه بإدارة سيولتهم وتحسين إدارة مواردهم.

كما تعد هذه الشهادات بمثابة مرجع للفاعلين الماليين بصفة عامة وللفاعلين في المالية (البنوك) التشاركية بصفة خاصة، أما بالنسبة للدولة فهذه الصكوك ستسمح لها بتنويع آليات التمويل وتوسيع قاعدة المستثمرين. وحسب آخر الأرقام الصادرة عن البنك المركزي المغربي فقد منحت المصارف المشاركة إلى نهاية تموز الماضي قروضاً بلغت (2.6) مليار درهم، من بينها (2.4) مليار درهم في إطار المرابحة للعقار، و(200) مليون درهم في إطار المرابحة لشراء السيارات[1].

المبحث الثاني/ تحليل الدور التنموي لشهادات الايداع الاسلامية نموذج (المرابحة) في العراق

قبل التطرق الى استعراض الدور التنموي لشهادات الايداع الاسلامية في العراق لابد من التطرق اولاً الى موجز عن الصيرفة الاسلامية في العراق.

اولاً: الصيرفة الاسلامية في العراق

يعمل في العراق (23) مصرفاً إسلامياً وذلك بعد تحويل عدد كبير من شركات تحويل الأموال إلى مصارف إسلامية، وهي تُقسم على الشكل التالي: (19) مصرف محلي، و(4) مصارف اجنبية لغاية عام 2017[2]، فأصبح لدى الصيرفة الإسلامية قاعدة واسعة في العراق رغم حداثة نشاطها، وحققت نجاحاً على صعيد انتشارها في المحافظات. وتجدر الإشارة إلى صدور القانون المنظم لعمل المصارف الإسلامية في العراق عام 2015.

[1] وزارة الخارجية / الدائرة الاقتصادية/ كتاب سفارة العراق في المغرب في 2018/10/8، اصدار صكوك اسلامية سيادية في المغرب ، ص2 .

[2] البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، قسم الاحصاءات المالية والنقدية، 2018.

وبنهاية عام 2017، بلغ قيمة الأصول المصرفية الإسلامية في العراق (6905) مليون دولار، أي بنسبة (5%) من إجمالي الأصول المصرفية، مقابل (3%) بنهاية عام 2016. وفي ظل وجود رغبة كبيرة في السوق العراقية في التعامل مع المصارف الإسلامية، فمن الممكن أن ترتفع حصتها من السوق المصرفية خلال المدة القادمة.

كما بلغ حجم الودائع في المصارف الإسلامية العراقية حوالي (1,588) مليون دولار أي نسبة (3%) من إجمالي ودائع القطاع المصرفي. أما حجم القروض فبلغ حوالي (1,790) مليون دولار أي بنسبة (5.6%) من إجمالي القروض، وبلغ رأس المال والاحتياطيات للمصارف الإسلامية حوالي (4,025) مليون دولار أي بنسبة (30.8%) من اجمالي راس المال والاحتياطيات للمصارف العاملة في العراق. كما ارتفعت أرباح المصارف الإسلامية العاملة في العراق من (42) مليون دولار عام 2016 إلى (117) مليون دولار بنهاية شهر تشرين الثاني 2017 وبنسبة زيادة بلغت (180%). وتجدر الإشارة إلى أن المصارف الإسلامية في العراق تستحوذ على نحو (50%) من الحصة السوقية للمصارف الخاصة في السوق المحلية بحسب تقدير رابطة المصارف الخاصة[1].

ثانياً: التحديات التي تواجه عمل المصارف الاسلامية في العراق

تواجه المصارف الاسلامية العاملة في العراق تحديات عديدة تحد من قدرتها على التوسع والانتشار على سبيل المثال لا الحصر: -

1- ظهور اختلافات كبيرة بين النظام المصرفي التجاري والنظام الاسلامي من ناحية المعالجات القيدية للعمليات المحاسبية، وتتركز اساسا في مجال التمويل بسبب اختلاف اسس ومفهوم التمويل بالنظام الاسلامي عن النظام التجاري، فعلى سبيل المثال نجد ان النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين حدد رقم (14) لحسابات التمويل (الائتمان النقدي)، بينما نظام التمويل الاسلامي يستند الى جهة التمويل (افراد، شركات) ونوع التمويل (مرابحة ، مضاربة ، اجارة ، مشاركة ، استصناع ...الخ من انواع التمويل الاسلامي ، وان كل نوع تمويل له حساباته الخاصة[2] .

2- الوضع العام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي السائد في البلد والذي يسوده عدم الاستقرار والضبابية المسيطرة على الأمور وعدم وضوح صورة المستقبل.

3- حداثة تجربة المصارف الإسلامية وما يترتب على ذلك من قلة الوعي المصرفي الإسلامي وعدم توفر الثقة بالدرجة المطلوبة في معاملات هذه النوع الجديد من المصارف.

4- مشكلة توظيف السيولة: المشكلة التي تواجهها هي كيفية استثمار السيولة الفائضة في ظل عدم توافر الأدوات المالية التي تساعدها على تحقيق ذلك، كما أن إصدارات الصكوك ليست كبيرة لتمكين المؤسسات المالية الإسلامية من تغطية نسبة السيولة المقترحة في بازل 3 (متطلبات السيولة في بازل 3) صعبة التطبيق على المصارف الإسلامية هنالك مشكلات في تطبيق هذه المتطلبات.

5- عدم امكانية استعمال منتجات تمويل إسلامية جديدة ومتنوعة، اذ نجد أن معظم المؤسسات المالية الإسلامية تعتمد بشكل رئيسي على المرابحة والأوعية الادخارية الشبيهة بالتقليدية، ولكن لم تتطرق هذه المؤسسات بالقدر الكافي للمنتجات المقابلة للبيع على المكشوف أو الشراء بالهامش أو أدوات التحوط، مع أنه توجد أدوات مالية إسلامية مقابلة لها فمثلاً عقد السلم يقابل العقود الآجلة، وعقد الاستصناع بديل عن عقود المستقبليات[3].

[1] علي محسن اسماعيل ، تطورات القطاع المصرفي العراقي عامي 2016-2017، 2018، مجلة إتحاد المصارف العربية، الأمانة العامة – إدارة الدراسات والبحوث ص5.

[2] امين عبد الستار امين، دراسة عن النظام المحاسبي الموحد واستجابته لمتطلبات المصارف الاسلامية، مجلة المصارف الاسلامية، ص56.

[3] على الزيدي، ما السبيل الى نجاح ديمومة الصيرفة الاسلامية، ص5.

6- عدم الاستقرار الاقتصادي وضعف قطاعات الإنتاج انعكست سلباً في قدرة تلك المصارف على تنويع الاستثمارات المالية في القطاع الحقيقي ومن ثم انعاش المركز المالي لها والاستفادة من فائض السيولة.

ثالثاً : دور البنك المركزي العراقي في اصدار شهادات الايداع الاسلامية

تنفيذاً لتوجهات السياسة النقدية من اجل تحقيق الاستقرار المالي الذي يعد الهدف الثاني من الأهداف الاستراتيجية المهمة المتمثلة بالمساهمة بتطوير السوق المالية، وتعزيز استثمار فائض السيولة النقدية في المصارف الاسلامية والابتعاد عن الصفة الريعية التي لازمت الاقتصاد العراقي ، والتي تعرض البلد لتهديدات عند مواجهة اي طارئ ، وان التحرك التدريجي لتنمية الموارد الانتاجية وبنسبة (5%) سنويا امر في غاية الاهمية ويخفف من الاعتماد على مصادر النفط عاما بعد عام[1] ، وعليه نحتاج الى الاستثمار في الصيرفة الاسلامية التي تتوفر فيها عقود اجارة ومشاركة وهذه الاصناف تشجع الاستثمار. وقد شجع البنك المركزي العراقي هذه التوجهات كونها اكثر استقرارا واقل مجازفة ومخاطرة في استثمار الاموال ، كما ان تسارع نشاط المصارف الاسلامية في العالم والمنطقة يؤكد انها صاحبة مشروع ناجح اقتصادياً في اطاري التمويل والاستثمار وهذه حقيقة لايمكن انكارها بدليل ان اكبر مصارف العالم ستي نيك وجي موركن وغيرها تبنوا ادوات اسلامية ، لاسيما بعد الازمة المالية الاخيرة [2].

بموجب قرار مجلس الادارة المرقم (95) لعام (2017) تم اصدار شهادات الايداع الاسلامية (نموذج المرابحة) لتكون اداة مالية اسلامية فاعلة وبطريقة سلسة وعلمية حديثة[3]. وتتم العملية من خلال ايداع الاموال في المصرف (وديعة ثابتة) ثم يتم تقديم طلب ربط الوديعة لاجل استثمارها في المشاركة في مزاد شهادات الايداع الاسلامية من قبل المصرف مع البنك المركزي العراقي مقابل سندات يتم إرجاعها في نهاية المدة المقررة، اذ يقوم البنك المركزي العراقي بالمضاربة مع الاسواق العالمية في المعادن مثل الخشب والالمنيوم وغيرها وبعد انتهاء المدة يتم ارجاع المبلغ ومعه الربح عند تحققه، والمصرف الدولي الاسلامي سيكون وسيطاً للاستلام والتسليم لقاء عمولة محددة[4].

ان هذا النوع من المنتجات الاسلامية يعد من الادوات الحديثة والمهمة في ميدان التعاملات المالية لم تكن موجودة في العراق سابقاً، وهذا النوع من الصكوك الاسلامية يحقق جدوى اقتصادية كبيرة فهو يحرك عملية التنمية لانها تصدر عن نشاط حقيقي وينصب على اصل (معمل، مزرعة، عقار، تجارة ...الخ)[5]، وقد قام البنك المركزي العراقي بدراسة شهادات الايداع من جوانب عدة هي:-

1- الجانب القانوني

يعد قانون البنك المركزي العراقي وتعليماته النافذة وقانون المصارف الاسلامية رقم (43) لسنة (2015) وقانون وتعليمات الاوراق المالية وكافة القوانين ذات العلاقة في جمهورية العراق فضلاً عن قرارات مجلس ادارة البنك المركزي والتعاميم التي يصدرها محافظ البنك المركزي مرجعية قانونية لشهادات الايداع الاسلامية، والعقود هنا **عقد شراء السلعة لصالح المصارف الاسلامية**، وعقد بيعها للبنك المركزي، وهامش الربح هو العائد الثابت الذي سيحدده المصرف والمصرف في عملية المزايدة، ويتم اطفاءها عن طريق تسديد قيمة الشهادات الاسمية مضافاً اليها هامش الربح المتفق عليه في المزاد لمن صدرت له هذه الشهادات .

[1] د. علي محسن اسماعيل، محافظ البنك المركزي العراقي، ضرورة العمل على تعدد الموارد واستثمارات البنك المركزي خالية من المخاطر، مجلة المصارف الاسلامية، العدد 7-نيسان، 2018، ص7.

[2] -مصدر سبق ذكره، ص4.

[3] -مصدر سبق ذكره. ص4.

[4] الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي www.cbi.com. دائرة العمليات المالية وادارة الدين .

[5] علي الزيدي، مشاريع استثمارية تحقق المنفعة للاقتصاد الوطني، مقالة منشورة في مجلة المصارف الاسلامية، ص17.

2- الجانب الشرعي

تعد المجاميع الفقهية ومجلس البنوك والمؤسسات المالية الاسلامية والمعايير الشرعية والمحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية (الايوفي) وفتاوى هيئات الرقابة الشرعية والمؤتمرات والندوات العلمية المتخصصة مرجعاً شرعياً لشهادات الايداع الاسلامية.

3- النماذج والعقود المستخدمة :-

أ- نموذج طلب الشراء (الآمر بالشراء) مع الموعد (المزاد الالكتروني) من قبل البنك المركزي العراقي وموجه للمصارف والبنوك حسب الاختيار لكل مزاد.

ب-نموذج توكيل المصارف الاسلامية للبنك المركزي العراقي بشراء السلعة.

ج- عقد شراء السلعة من سوق السلع من قبل البنك المركزي بموجب الوكالة لصالح المصارف الاسلامية.

د-عقد بيع السلعة من قبل المصارف الاسلامية للبنك المركزي العراقي بموجب اتفاقية طلب الشراء (المزاد) وذلك بعد اشعار تنفيذ الوكالة وتقديم طلب الاستجابة للأمر بالشراء.

ه-عقد بيع السلعة من قبل البنك المركزي العراقي في سوق السلع[1].

رابعاً: تفعيل دور شهادات الايداع (نموذج المرابحة)

1-تم تفعيل منتج شهادات الايداع الاسلامية نموذج المرابحة (ICD)* عن طريق نظام الحفظ المركزي للأوراق المالية (CSD) لأجل (14) يوم في 2018/ 1/15 بمبلغ اصدارية (100) مليار دينار لغرض ادارة السيولة أو تنويع الاستثمار للمصارف الإسلامية، ملحق جدول (1).

2-تم تفعيل شهادات الايداع لأجل (91) يوماً و(30) يوماً خلال الفصل الثالث من عام 2018 وبمبلغ (50) مليار دينار لكل منهما. وبتاريخ 15/10/2018 أقر البنك المركزي العراقي 3-إجراء مزاد لبيع شهادات إيداع إسلامية لآجل (182) يوماً وبمبلغ (100) مليار دينار وبسعر موحد وبأعلى معدل عائد (2%).

4-ضمن خطة الربع الاخير من عام 2018 سيتم اصدار شهادات الايداع الاسلامية لأجل (365) يوم وبمبلغ (100) مليار دينار، كما هو موضح بملحق (2).

شكل (1) مبلغ الاصدارية لشهادات الإيداع الإسلامية لمدة (14، 30، 91، 182، 365) يوم

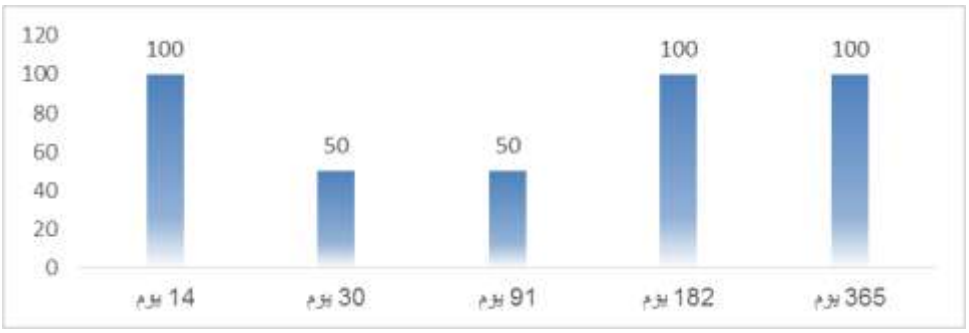

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، سنوات متنوعة.

[1] مصدر سابق، ص4.

* Islamic certificates of deposit

خامساً : المصارف المستثمرة في شهادات الايداع الاسلامية

أقام البنك المركزي العراقي خلال النصف الاول من عام 2018 (12) مزاداً خاصاً بشهادات الإيداع الإسلامية لأجل (14) يوم، إذ بلغ اجمالي مبلغ الاصدارية منذ 2015 /1/15 لغاية 2018/6/26 (175.9) مليار دينار وبعائد (0.75%) ملحق جدول (3) . فيما بلغ اجمالي الاصدارية للنصف الثاني لعام 2018 (112) مليار موزعة بالشكل التالي، من 2018/7/2 لغاية 2018/8/6 (47.0) مليار دينار لأجل 14 يوم. وبلغ اجمالي مبلغ الاصدارية لأجل (30) يوم (40.0) مليار دينار وبسعر فائدة تراوح بين (1.4%-1.5%) للمدة من 2018/10/1-9/3، وبلغ اجمالي مبلغ الاصدارية في 10/15 /2018 (25,0) مليار دينار وبسعر فائدة (2%) ، ملحق (4) .

شكل (2) اجمالي مبلغ الاصدارية لأجل (14، 30، 128) يوم

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، سنوات متنوعة.

بلغ عدد المصارف الذي استثمرت في شهادات الايداع الاسلامية لأجل (14) للفصل الاول 2018 (9) مصارف اسلامية، احتل مصرف (نور العراق الاسلامي) المرتبة الاولى بنسبة (40.4%) من اجمالي مبلغ الاصدارية، فيما احتل المصرف العراقي الاسلامي المرتبة الثانية بنسبة (31.8%)، وجاء مصرف (الثقة الاسلامي) بالمرتبة الثالثة وبنسبة (11.4%)، فيما احتل مصرفي (الراجح واسيا الاسلامي) المرتبة الرابعة وبسبة (5.7%) لكل منهما، فيما سجلت بقية المصارف نسبة (5%) من اجمالي مبلغ الاصدارية.

شكل (3) الأهمية النسبية للمصارف المشاركة في مزاد (شهادات الإيداع الإسلامية) لاجل (14) يوم للفصل الأول لعام 2018

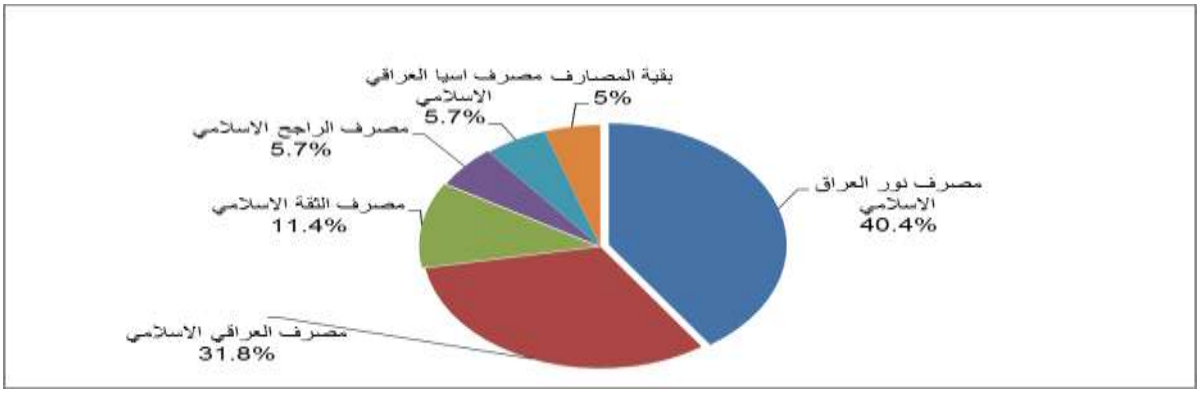

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، سنوات متنوعة.

بلغ عدد المصارف التي استثمرت في شهادات الايداع الاسلامية لآجل (14) للمدة 7/2-8/6 من عام 2018 اربعة مصارف اسلامية كما في الجدول (2)، واحتل مصرف (نور العراق الاسلامي) المرتبة الاولى بنسبة (63.8%) من اجمالي مبلغ الاصدارية البالغ (47) مليار دينار، فيما احتل مصرف (اسيا الاسلامي) المرتبة الثانية بنسبة (21.3%) ، وجاء مصرفي (ابو ظبي الاسلامي و كردستان الدولي) بالمرتبة الثالثة والرابعة وبنسبة (10.6% ، 4.3%) من اجمالي مبلغ الاصدارية على التوالي.

جدول (2) شهادات الايداع الاسلامية (ICD) لآجل (14) يوم للمدة من 7/2-2018/8/6

مليون دينار

اسماء المصارف	المبالغ المشتراة	مبلغ الاصدارية	سعر الفائدة	تاريخ المزاد	رقم المزاد
مصرف نور العراق الاسلامي	10,000	10,000	0.7%	2/7/2018	ICD1013
المجموع					10,000
مصرف اسيا العراقي الاسلامي	10,000	26,000	0.7%	16/7/2018	ICD114
مصرف نور العراق الاسلامي	10,000				
مصرف كردستان الدولي	1,000				
مصرف ابو ظبي الاسلامي	5,000				
المجموع					26,000
مصرف نور العراق الاسلامي	10,000	11,000	0.7%	6/8/2018	ICD115
مصرف كردستان الدولي	1,000				
المجموع					11,000
المجموع الكلي للاصدارية					47,000

المصدر : دائرة الاحصاء والابحاث، قسم الاحصاءات المالية والنقدية، سنوات متنوعة.

شكل (4) الأهمية النسبية للمصارف المشاركة في مزاد (شهادات الإيداع الإسلامية) لاجل (14) يوم للمدة (7/2 لغاية 6/8) لعام 2018

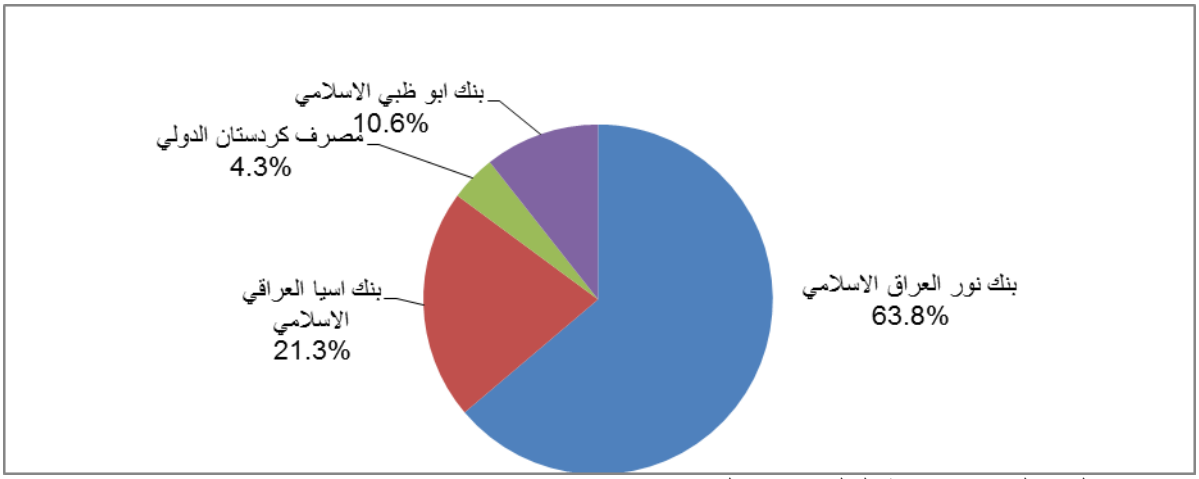

اجمالي مبلغ الاصدارية البالغ (65) مليار دينار.

شكل (5) الأهمية النسبية للمصارف المشاركة في مزاد (شهادات الإيداع الإسلامية) لاجل (30) يوم للمدة (9/3-10/15) لعام 2018

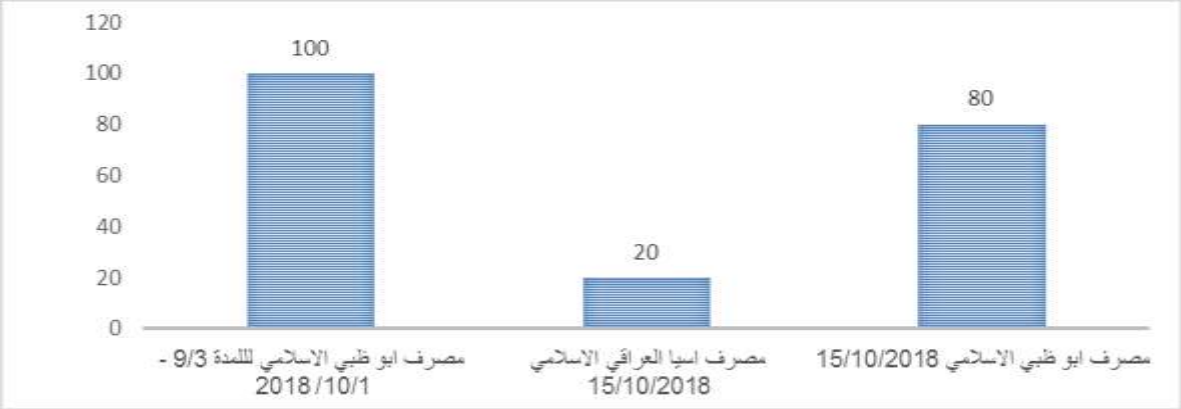

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، سنوات متنوعة.

وعند احتساب نسبة الربح للمدد (14 ،182،30) يوم بالدينار العراقي لنموذج المرابحة يتبين الاتي :-

يبين الجدول (3) كلما ازداد اجل الاستثمار بشهادات الايداع الاسلامية والمبالغ المستثمرة فيها كلما زاد الربح للمصرف ، وبالتالي ارتفاع السيولة للمصرف وزيادة الادخار الذي ينتج عنه زيادة الاستثمار وتوجيهه الى القطاعات الانتاجية ، إذ نلاحظ ان نسبة الربح المتحققة للاستثمار بشهادات الايداع لمدة (14) يوم يمثل نسبة (6.3%) من المبالغ المستثمرة في شهادات الايداع وهي نسبة جيدة فكلما قصر استحقاق الأصل زادت السيولة فأذونات الخزينة مثلا تعتبر أكثر سيولة من القروض قصيرة الأجل لكون مدتها قصيرة، فيما نلاحظ عند زيادة اجل الاستثمار زاد الربح المتوقع على الرغم من انخفاض المبالغ للأجلين (182،30) يوم ، ويعود ذلك الى ان هذه الودائع تعطي للمصارف مرونة اكبر في توظيفها في استثمارات طويلة الأجل نسبيا دون الاعتبار لعامل السيولة، وذلك في سبيل تحقيق ربحية اكبر.

جدول (3) نسبة الربح لشهادات الايداع الاسلامية لآجل (182،30،14) لعام 2018 (مليار دينار)

مدة الشهادة	مبلغ الاصدارية	نسبة الربح %
14 يوم	**222.9**	**6.3**
30 يوم	**40.0**	**75**
182 يوم	**25.0**	**728**

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الاقتصاد الكلي، لعام 2018.

سادساً: الدور التنموي لشهادات الايداع الاسلامية في العراق لعام 2018

اعتمدت خطة التنمية الوطنية للاعوام 2018-2022 شعارا لها وهو ارساء اسس دولة تنموية فاعلة ذات مسؤولية اجتماعية او (خيارات ما بعد التعافي)، دولة تتبنى وتمارس ادوارا تنموية موجهة ومنفذة في رسم السياسات ويكون القطاع الخاص شريكاً فاعلاً في تحديد وتنفيذ الاولويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية باساليب شراكة متنوعة من خلال بيئة تمكينية جاذبة لرؤوس الاموال والخبرات وعلى وفق مبدأ الكفاءة والمنافسة الحقيقية في ظل حوكمة رشيدة وبما يهيء لاعتماد نظام اقتصاد السوق الاجتماعي كمنهج للادارة الاقتصادية[1].

[1] وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ،خطة التنمية الوطنية للأعوام 2018 – 2022 ، ص1-15.

كما اشارت الخطة ان يساهم القطاع الخاص بنسبة 60% من مجموع الاستثمارات الكلية ، وتوزع الاستثمارات في مجالات التعدين والبناء والتشييد والمال والتأمين والنفط والكهرباء والماء والتجارة والزراعة والصناعة التحويلية والنقل والاتصالات. وتعزيز دوره في ادارة قطاعي الانتاج والتوزيع.
ويعد التغير في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة، أفضل متغير يعبر عن مقدار النمو الاقتصادي لأي بلد وذلك كونه يعكس التطورات في بنية الاقتصاد من حيث بنية القطاعات الاقتصادية التي يحتويها، وعن طريقه يمكن معرفة الأثر الذي يتركه الاستثمار بشهادات الايداع الاسلامية على النمو الاقتصادي.

جدول(4) توزيع اجمالي المبالغ المستثمرة من شهادات الايداع الاسلامية على الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة (مليار دينار)

القطاعات الاقتصادية	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة للنصف الاول من عام 2018	نسبة مساهمة شهادات الايداع في الناتج %	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة للنصف الثاني من عام 2018*	نسبة مساهمة شهادات الايداع في الناتج %
الزراعة والغابات والصيد وصيد الأسماك	2264	7.8	44961	0.2
الصناعة التحويلية	1223.6	14.4	847.6	13.2
الكهرباء	1238.8	14.2	1298.9	8.6
البناء والتشييد	3430.6	5.1	13341.9	0.8
النقل والاتصالات والخزن	8646.8	2.0	8888.3	1.3
تجارة الجملة والمفرد والفنادق وماشابه	7537.1	2.3	11355	1.0
بنوك وتامين	899.6	20	1032	10.9
ملكية دور السكن	3958.7	4.4	16587.2	0.7
الحكومة العامة	7187.5	2.4	10047.5	1.1
الخدمات الشخصية	2113.3	8.3	3221.5	3.5
مبلغ شهادات الايداع الاسلامية للنصف الاول والثاني لغاية 2018/10/15 من عام 2018	175.9	81	112	41.3

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات اولية فصلية.
* ان انخفاض النسب للقطاعات الاقتصادية للفصل الثاني يعود لانخفاض المبلغ المستثمر اذ كان المبلغ للفصل الثاني لغاية 2018/10/15 . وهذا يفسر اهمية توجيه مبالغ الاستثمار في شهادات الايداع الاسلامية لتطوير القطاعات الاقتصادية للناتج .

يوضح الجدول (4) التوزيع الاجمالي المباشر للمبالغ المستثمرة في شهادات الايداع الاسلامية للمصارف الاسلامية العاملة في العراق على الأنشطة الاقتصادية المختلفة باستثناء قطاع النفط وبالاسعار الثابتة الجزء الأكبر من هذه المبالغ موجه لقطاع البنوك والتأمين حيث وصلت النسبة في الفصل الاول والثاني لعام 2018 (20%، 10.9%) على التوالي ، يليها قطاع الصناعة بنسبة (14.4% ،13.2%)، واحتل نشاط الكهرباء المرتبة الثالثة وبنسبة (14.2% ، 8.6%) للفصلين الاول والثاني لعام 2018 على التوالي ، واحتل قطاع الخدمات الشخصية المرتبة الرابعة وبنسبة (8.3%،3.5%) للفصلين الاول والثاني على التوالي ، وجاء قطاع البناء والتشييد بالمرتبة الخامسة بنسبة (5.1%، 0.8%) . وبذلك بلغت نسبة مساهمة شهادات الايداع الاسلامية في تحسين الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة باستثناء قطاع النفط (81%، 42.3%)* للفصلين الاول والثاني لعام 2018 على التوالي، مع العلم ان الآجال كانت مختلفة في الفصلين الاول والثاني وبواقع (14) يوم في الفصل الاول و (14 ،30 ،182) يوم في الفصل الثاني، وهذا يشير الى أن التنوُّع ليس في القطاعات الاقتصاديَّة المستفيدة من آجال التمويل فقط ، بل أيضاً التنوُّع في آجال هذا التمويل، وهذا يعني ضمناً ان شهادات الايداع الاسلامية في العراق بمختلف آجالها ساهمت في زيادة معدلات النمو الاقتصادي بمختلف الانشطة الاقتصادية .

سابعاً: رؤية مستقبلية للمبالغ المستثمرة في شهادات الايداع الاسلامية ضمن اهداف خطة التنمية الوطنية 2018-2022

تستهدف الخطة ان يساهم القطاع الخاص بمختلف اتجاهاته وانشطته وهو يشكل (40%) من اجمالي الاستثمارات المطلوبة لتحقيق معدل النمو المستهدف في الخطة والبالغ (7%)، يوضح جدول(5) الاستثمارات المقدرة والمطلوبة لخطة التنمية الوطنية 2018-2020 والنسب المتوقعة بمساهمة قيمة شهادات الايداع المقدرة لعام 2018 في نمو كل قطاع من القطاعات الاقتصادية وياتي في مقدمة القطاعات المستهدفة قطاع الصناعة التحولية بنسبة (10.5%) قطاعياً ، والقطاع الزراعي (8.4%) هذه المعدلات مشروطة بتوفر الاستثمارات اللازمة سواء من القطاع الخاص او من القطاع العام[1] . في حين ان اجمالي الاستثمارات بشهادات الايداع الاسلامية المقدرة لعام 2018 والبالغة (537.9) مليار دينار ساهمت بمعدلات نمو مستهدف للناتج المحلي الاجمالي بنسبة (26%) للقطاع الصناعي ونسبة (21.2%) لقطاع الماء والكهرباء ونسبة (11.1%) للقطاع الزراعي، وساهمت بنسبة (15.7%) للقطاعات الاخرى، وهذه المعدلات مشروطة بتوجيه اجمالي المبالغ المستثمرة في شهادات الايداع الاسلامية في العراق لتحسين بنية الناتج المحلي الاجمالي.

1- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، خطة التنمية الوطنية للأعوام 2018 – 2022، ص12.

جدول (5) نسب النمو المستهدفة لخطة التنمية الوطنية 2018-2022 و نسبة مساهمة إجمالي المبالغ المستثمرة في شهادات الايداع الاسلامية في نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2018 (%)

القطاعات الاقتصادية	نسب النمو المستهدفة لخطة التنمية الوطنية 2018-2022	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة (مليار دينار)	نسبة المساهمة لأجمالي المبلغ المتوقع لشهادات الايداع الاسلامية في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة	نسبة مساهمة لأجمالي المبلغ الفعلي لشهادات الايداع الاسلامية في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة
زراعة	8.4	47225	1.1	0.8
الصناعة	10.5	2071.2	26.0	19.0
الكهرباء والماء	6	2537.7	21.2	15.5
البناءوالتشييد	6.8	16772.5	3.2	2.3
النقل والاتصالات	7	17535.1	3.1	2.2
التجارة	8.3	18892.1	2.8	2.1
المال والتامين	2.6	12760.8	4.2	3.1
الخدمات	4.5	22569.8	2.4	1.7
اجمالي المبلغ المستثمرالفعلي والمتوقع في شهادات الايداع الاسلامية لعام 2018 / مليار دينار			537.9	393.9

في شهادات الايداع الاسلامية في نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2018 (%)

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، خطة التنمية الوطنية للمدة (2018-2022).

الشكل (6) معدلات النمو المستهدفة لخطة التنمية الوطنية (2018-2022) ونسب الاسهام لأجمالي المبالغ المستثمرة في شهادات الإيداع الإسلامية في نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2018

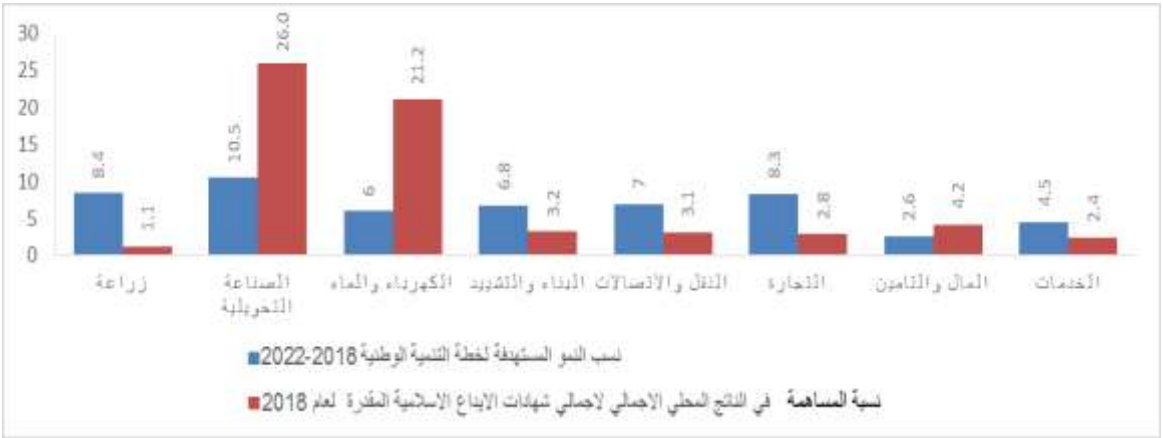

2-ان الاداة الاستثمارية الاسلامية الجديدة شهادات الايداع الاسلامية التى أصدرها البنك المركزى العراقي لعام 2018، كانت لتوفير فرصة للمصارف العاملة في العراق لاستثمار فائض السيولة لديها داخليا بالدينار العراقي بدلا من ان تضطر لتوجيه فوائض السيولة لديها للاستثمار في الاسواق العالمية بالعملات الاجنبية.

3-أن زيادة اجل الاستثمار بشهادات الايداع الاسلامية والمبالغ المستثمرة فيها يؤدي الى زيادة الربح المتوقع للمصرف، وبالتالي ارتفاع السيولة للمصرف وزيادة الادخار الذي ينتج عنه زيادة الاستثمار وتوجيهه الى القطاعات الانتاجية.
4-ان هذا التوجه يؤكد حرص البنك المركزي العراقي على توفير نافذة للمصارف الاسلامية العاملة في العراق لاستثمار هذه الفوائض محليا من خلال اداة أكثر امنا وضمانا وبالعملة المحلية عن طريق طرح شهادات الايداع الاسلامية للاستثمار بالدينار العراقي بغية تطوير الاسواق المالية وسوق الدين الحكومي، وهذه تعتبر كأداة إدارة للسيولة للبنوك الإسلامية.
5-عملية المرابحة التي تقوم بها المصارف الإسلامية في العراق من خلال الاستثمار في بشهادات الايداع الاسلامية أثبتت أثرها في الاستثمار والنمو الاقتصادي، من خلال مساهمتها في زيادة معدلات نمو الانشطة الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الاجمالي الحقيقي خلال فترة تنفيذها.
6-تذبذب نسب اسهام الشهادات في النمو الاقتصادي وعند اضيق الحدود.

التوصيات

1- بالامكان الاستفادة من تجربة المغرب في اصدار (شهادات الايداع الاسلامية) سيادية وفق نموذج الاجارة ، اذ يعوّل المغرب على هذه السندات لإعطاء دفعة قوية للمالية الإسلامية، عبر تعبئة موارد إضافية من أجل تمويل أنشطتها من خلال خمسة مصارف تقدم بعض الخدمات المصرفية الإسلامية للمغاربة، إذ ان المشكلة في عقد الإجارة هي أن المستأجر عندما لا يدفع، في هذه الحالة السندات لا تكون سيادية، لأن المشكلة ستكون مشكلة مؤسسة عمومية، لكن في حالة دولة المغرب هي من تضمن تسديد الإيجار في حالة عدم دفعه، وهذا شيء مهم بالنسبة للمستثمرين. حيث فبين الشروط أن تكون هناك استقلالية مالية بين المؤسسة المؤجرة (الدولة) والمستثمر.
2- على المصارف العاملة في العراق التأقلم مع الأوضاع الاقتصادية والأمنية والسياسية الراهنة، إذ انها تعُد عاملاً أساسياً في نجاح أداء المصارف عموما والمصارف الإسلامية خصوصاً. غير أن هذا العامل ليس من قدرة المصارف التحكم فيه.
3- على المصارف الاسلامية الاهتمام بالتخطيط ودعم دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع المتوقع تمويلها، إذ تمثل دراسات الجدوى إحدى الأدوات البارزة التي تسهم بترشيد قرارات الاستثمار وتمويل هذه المشروعات، حيث تبين أن هناك صلة قوية بين دراسة تقييم جدوى المشروعات ومعدلات التنمية الاقتصادية المتحققة والتي في حقيقة الأمر تعتمد على الكفاءة الاقتصادية في استخدام القدر المتوفر من الموارد الاقتصادية.
4- ينبغي على السلطات المختصة المساهمة في دعم دور المصارف الإسلامية لما لها من أثر كبير في تجميع المدخرات وإيجاد البديل المحلي لتمويل عملية التنمية الاقتصادية في العراق بعيدا عن اللجوء للقروض الخارجية. هذه المساهمة تتم عن طريق اعتبار الخصوصية التي تواجه المصارف الإسلامية من حيث عدم التعامل الربوي والاهتمام بالاستثمار المباشر. ويتم ذلك عن طريق اعتبار هذه الخصوصية عند تنظيم العلاقة بين المصارف الإسلامية والتجارية.
5- العمل على ايجاد منتجات تمويل إسلامية جديدة ومتنوعة، مثل المنتجات المقابلة للبيع على المكشوف أو الشراء بالهامش أو أدوات التحوط، مع أنه توجد أدوات مالية إسلامية مقابلة لها فمثلاً عقد السلم يقابل العقود الآجلة، وعقد الاستصناع بديل عن العقود المستقبليات.

المصادر

1. عبد السميع عبد الفتاح المغربي، المسؤولية الاجتماعية للبنوك الاسلامية، دار الامل للطباعة والنشر، عمان، الاردن، ط1 1996.
2. محمد علي شلهوب، شؤون النقود وأعمال البنوك، شعاع للنشر والعلوم ، حلب ، 2007، ط1.

3. احمد محمد علي، دور البنوك الإسلامية في مجال التنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المملكة العربية السعودية، الطبعة الرابعة، 2007.
4. سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة، ط 1، مكتبة الريام، الجزائر، 2006.
5. البنك المركزي العراقي، دائرة العمليات المالية وادارة الدين، دليل عمل منتج شهادات الايداع الاسلامية (نموذج المرابحة) 2017.
6. د. محمود داغر، المصارف الاسلامية صاحبة مشروع ناجح في اطاري الصيرفة والاستثمار، مقالة منشورة في مجلة المصارف الاسلامية، مجلة شهرية تصدر عن مصرف الجنوب الاسلامي تعنى بشؤون الاقتصاد والمال، ع2، تموز 2017.
7. احمد سليمان حضاونة، المصارف الاسلامية، ط1، عالم الكتب الحديثة، 2007.
8. موقع البنك المركزي القطري.http://www.qcb.gov.qa
9. وزارة الخارجية / الدائرة الاقتصادية/ كتاب سفارة العراق في المغرب في 2018/10/8.
10. مجلة إتحاد المصارف العربية، الأمانة العامة – إدارة الدراسات والبحوث، تطورات القطاع المصرفي العراقي عامي 2016 و2017،2018/02/19.
11. د. علي محسن اسماعيل ، محافظ البنك المركزي العراقي ، ظرورة العمل على تعدد الموارد واستثمارات البنك المركزي خالية من المخاطر ، مجلة المصارف الاسلامية ، العدد 7-نيسان ، 2018.
12. البنك المركزي العراقي ، دائرة العمليات المالية وادارة الدين ،دليل عمل منتج شهادات الايداع الاسلامية .
13. الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي .
14. علي الزيدي ،مشاريع استثمارية تحقق المنفعة للاقتصاد الوطني ، مقالة منشورة في مجلة المصارف الاسلامية .
15. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ،خطة التنمية الوطنية للأعوام 2018 – 2022.
16. امين عبد الستار امين ، دراسة عن النظام المحاسب الموحد واستجابته لمتطلبات المصارف الاسلامية ، مجلة المصارف الاسلامية ،
17. دائرة العمليات المالية وإدارة الدين.
18. دائرة الاحصاء والابحاث / قسم الاحصاءات المالية والنقدية.
19. abubaker@osamalawfirm.com.

ملحق (1)

شهادات الايداع الاسلامية (ICD) لأجل (14) يوم للنصف الاول من عام 2018 (دينار)

التسلسل	رقم المزاد	تاريخ المزاد	تاريخ الاصدار	تاريخ التسوية	تاريخ الاستحقاق	مبلغ الاصدارية
1	ICD101	15/1/2018	15/1/2018	15/1/2018	29/1/2018	**100,000,000,000**
2	ICD102	22/1/2018	23/1/2018	23/1/2018	6/2/2018	**100,000,000,000**
3	ICD103	12/2/2018	13/2/2018	13/2/2018	27/2/2018	**100,000,000,000**
4	ICD104	26/3/2018	27/2/2018	27/3/2018	13/3/2018	**100,000,000,000**
5	ICD105	12/3/2018	13/3/2018	12/3/2018	27//3/2018	**100,000,000,000**
6	ICD106	26/4/2018	27/3/2018	27/3/2018	10/4/2018	**100,000,000,000**
7	ICD107	9/4/2018	10/4/2018	10/4/2018	24/4/2018	**100,000,000,000**
8	ICD108	23/4/2018	24/4/2018	24/4/2018	8/5/2018	**100,000,000,000**

100,000,000,000	22/5/2018	8/5/2018	8/5/2018	7/5/2018	ICD109	9
100,000,000,000	5/6/2018	22/5/2018	22/5/2018	21/5/2018	ICD110	10
100,000,000,000	19/6/2018	5/6/2018	5/6/2018	4/6/2018	ICD111	11
100,000,000,000	2/7/2018	19/6/2018	19/6/2018	18/6/2018	ICD112	12

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة العمليات المالية وإدارة الدين، عام 2018.

ملحق (2) شهادات الايداع الاسلامية (ICD) لآجل(91، 30 ،182 ،365) للثلث الاخير من عام 2018 (دينار)

التسلسل	رقم المزاد	اجل الشهادة	تاريخ المزاد	تاريخ الاصدار	تاريخ التسوية	تاريخ الاستحقاق	مبلغ الاصدارية
1	ICD201	30	3/9/2018	9/4/2018	9/4/2018	4/10/2018	**50,000,000,000**
2	ICD401	91	17/9/2018	18/9/2018	18/9/2018	18/12/2018	**50,000,000,000**
3	ICD202	30	1/10/2018	2/10/2018	2/10/2018	1/11/2018	**50,000,000,000**
4	ICD601	182	15/10/2018	16/10/2018	16/10/2018	16/4/2018	**100,000,000,000**
5	ICD203	30	5/11/2018	6/11/2018	6/11/2018	6//12/2018	**50,000,000,000**
6	ICD801	365	19/11/2018	20/11/2018	20/11/2018	20/11/2019	**100,000,000,000**
7	ICD204	30	3/12/2018	4/12/2018	4/12/2018	3/1/2019	**50,000,000,000**
8	ICD402	91	17/12/2018	18/12/2018	18/12/2018	18/12/2019	**50,000,000,000**

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة العمليات المالية وإدارة الدين، عام 2018.

ملحق (3)

شهادات الايداع الاسلامية (ICD) لآجل (14) يوم للنصف الاول من عام 2018

مليون دينار

اسماء المصارف	المبالغ المشتراة	مبلغ الاصدارية	سعر الفائدة	تاريخ المزاد	رقم المزاد
مصرف الجنوب الاسلامي	5,000	15,200	0.70%	15/1/2018	ICD101
مصرف العراقي الاسلامي	10,000				
مصرف جيهان	200				
المجموع					15,200
مصرف نور العراق الاسلامي	11,000	11,000	0.70%	22/1/2018	ICD102
المجموع					11,000
مصرف نور العراق الاسلامي	10,000	30,000	0.70%	12/2/2018	ICD103
مصرف العراقي الاسلامي	20,000				
المجموع					30,000
مصرف نور العراق الاسلامي	10,000	20,100	0.70%	26/2/2018	ICD104
مصرف العراقي الاسلامي	10,000				
مصرف كردستان الدولي	100				
المجموع					20,100

مصرف نور العراق الاسلامي	10,000	20,000	0.70%	12/3/2018	ICD105
مصرف العراقي الاسلامي	10,000				
المجموع					20,000
مصرف كردستان الدولي	300	300	0.70%	26/3/2018	ICD106
المجموع					300
مصرف الراجح الاسلامي	10,000	10,000	0.70%	9/4/2018	ICD107
المجموع					10,000
مصرف العراق الاسلامي	6,000	16,000	0.70%	22/4/2018	ICD108
مصرف نور العراق الاسلامي	10,000				
المجموع					16,000
نور العراق الاسلامي	10,000	10,500	0.70%	7/5/2018	ICD109
مصرف كردستان الدولي	500				
المجموع					10,500
مصرف نور العراق الاسلامي	10,000	10,300	0.70%	21/5/2018	ICD1010
مصرف كردستان الدولي	300				
المجموع					10,300
مصرف كردستان الدولي	1,000				
مصرف الثقة الاسلامي	10,000				
المصرف الاسلامي الدولي	500	11,500	0.70%	4/6/2018	ICD1011
المجموع					11,500
مصرف اسيا العراقي الاسلامي	10,000	21,000	0.70%	26/6/2018	ICD1012
مصرف كردستان الدولي	1,000				
مصرف الثقة الاسلامي	10,000				
المجموع					21,000
المجموع الكلي للاصدارية	175,900	175,900			

المصدر : البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، قسم الاحصاءات المالية والنقدية، عام 2018.

ملحق (4)

شهادات الايداع الاسلامية (ICD) لآجل (14،30،182) يوم للنصف الثاني من عام 2018

مليون دينار

اسماء المصارف	المبالغ المشتراة	مبلغ الاصدارية	سعر الفائدة	تاريخ المزاد	رقم المزاد
مصرف نور العراق الاسلامي	10,000	10,000	0.7%	2/7/2018	ICD1013
المجموع					10,000
مصرف اسيا العراقي الاسلامي	10,000	26,000	0.7%	16/7/2018	ICD114
مصرف نور العراق الاسلامي	10,000				
مصرف كردستان الدولي	1,000				
مصرف ابو ظبي الاسلامي	5,000				

المجموع					26,000
مصرف نور العراق الاسلامي	10,000	11,000	0.7%	6/8/2018	ICD115
مصرف كردستان الدولي	1,000				
المجموع					11,000
شهادات الايداع الاسلامية (ICD) لآجل (30) يوم					
مصرف ابو ظبي الاسلامي	20,000	20,000	1.4%	3/9/2018	ICD201
المجموع					20,000
مصرف ابو ظبي الاسلامي	20,000	20,000	1.5%	1/10/2018	ICD202
المجموع					20,000
شهادات الايداع الاسلامية (ICD) لآجل (182) يوم					
مصرف اسيا العراقي الاسلامي	5,000	25,000	2%	15/10/2018	ICD601
مصرف ابو ظبي الاسلامي	20,000				
المجموع	25,000				
المجموع الكلي للاصدارية					112,000

المصدر : البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، قسم الاحصاءات المالية والنقدية، عام 2018.

The role of Islamic deposit certificates in achieving economic growth countries experiments with refer to Iraq for 2018

Najlah Shimon Shlaymoon — **Assistant Head of Research** — **Central Bank of Iraq**

Asst. Prof. Dr. Mustafa Kamel Rasheed — **Professor of Macroeconomic Theory** — **Al - Mustansiriyah University**

Abstract

Islamic banks are characterized as multi-functional banks, so they have the role of commercial and specialized banks, and do not deal in credit and do not benefit. They provide financing according to legitimate forms, such as speculation, participation, Murabaha and other means of investment. Certificates of deposit are considering products that motivate customers to save for long periods, while receiving a fair annual profit rate. This type of Islamic products is one of the modern and important tools in the field of financial transactions, and that not exist in Iraq previously. This type of Islamic instruments (Sukuk) achieves great economic feasibility, as it contributes in mobilize the development process because it emanates from real activity, and focuses on the origin of (plant, farm, Property, Trade ... etc.). Therefore, a serious attempt must be made to evaluate the developmental role of investment in Islamic certificates of deposit (Murabaha) issued by the Central Bank of Iraq in 2018 in light of its development role. After discussing the concept and types of Islamic certificates of deposits and its development role in general, the development role and the future vision the development role is clarified (Islamic certificates of deposit) in Iraq in the applied side of this research. The research hypothesis that investment in (Islamic deposit certificates), by Islamic banks in Iraq, leads to increased economic growth). and the research reached the conclusion, that increasing the investment in Islamic certificates of deposit, and the amounts invested in them lead to increase the expected profit of the bank, and thus high liquidity of the bank increasing the savings that result in increasing investment and directing it to the productive sectors. Therefore, the researchers recommend that Islamic banks should be interested in planning and supporting the economic feasibility studies of the projects expected to be finance in order to support and promote economic growth.

Key words: Islamic certificates of deposit, Islamic banks, economic growth, the Central Bank of Iraq.